مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

ISSN: 2521-8352 | e ISSN: 2521-8360

المجلد (12) العدد (01) يوليو 2025

أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقًا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية دراسة ميدانية للمصارف التجارية في مدينة مصراتة

المهدي مفتاح السريتي
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة مصراتة
e.elsrati@eps.misuratau.edu.ly

يوسف صالح بن يوسف
محاضر مساعد بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة مصراتة
Youselfy2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025.02.04 **تاريخ القبول: 2025.04.01** **تاريخ النشر: 2025.04.05**

المخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقًا لمعايير لجنة COSO على الإفصاح في القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية بمدينة مصراتة، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة وُزّعت على المجتمع المتكون من 154 موظفًا، واستخدم برنامج (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمراقبة في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية، بينما لم يكن هناك أثر واضح لعناصر تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، وقد عزت الدراسة هذه النتائج إلى ضعف تطبيق سياسات مواجهة المخاطر، غياب الفصل المناسب بين المهام، وافتقار خطوط الاتصال الداخلية الفعالة داخل المصارف التجارية بمدينة مصراتة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، معايير COSO، الإفصاح، القوائم المالية.

The Impact of Implementing the Internal Control Framework in Accordance with COSO Standards on Achieving Disclosure in Financial Statements: A Field Study of Commercial Banks Misurata

Elmahdi Elsrati
Misurata University
e.elsrati@eps.misuratau.edu.ly

Yousef Ben Yousef
Misurata University
Youselfy2000@gmail.com

Abstract:

This study aimed to analyse the impact of implementing the internal control framework in accordance with the COSO Committee standards on disclosure in the financial statements of Libyan commercial banks. To achieve this objective, the study adopted a descriptive-analytical approach, collecting data through a questionnaire distributed to a sample of 154 employees in commercial banks in Misrata. The data were analysed, and hypotheses were tested using the SPSS software. The results indicated a statistically significant impact of the control environment and monitoring on achieving financial statement disclosure. However, no clear impact was observed for risk assessment, control activities, and information and communication elements. The study attributed these findings to weak risk management policies, the absence of proper segregation of duties, and a lack of effective internal communication channels within commercial banks in Misrata.

Keywords: Internal Control, COSO Standards, Disclosure, Financial Statements.

1.1 مقدمة:

يعد نظام الرقابة الداخلية من أهم مقومات نجاح الوحدات الاقتصادية بما يشتمله من مقومات وعناصر وإجراءات، وبما يحققه من أهداف لتقييم جوانب أنشطة الإدارة من خلال مراجعة الأعمال المحاسبية والادارية، لخدمة الإدارة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمثل صلب الرقابة الإدارية المتمثلة في قياس وتقييم الوسائل الأخرى للرقابة.

من هذا المنطلق لم تعد المراجعة الداخلية تقتصر على مراجعة الوحدات الاقتصادية من الناحية المالية والمستندية فقط، بل امتدت لتشمل مراجعة الأداء للتحقق من مدى كفاءة الإنتاج والخدمات ومدى تحقيق البرامج الموضوعة للأهداف المخططة، ولذا فقد تطور مفهوم الرقابة تطورا كبيراً نتيجة لتطور حجم الوحدات الاقتصادية وزيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية.

ونظراً للتغيرات الهائلة في بيئة الأعمال التي أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر اعتماداً على التكنولوجيا، قامت لجنة Committee Of Sponsoring Organizations (COSO) بتحديث الإطار المتكامل للرقابة

الداخلية في مايو 2013 والذي يُمكن الوحدات من إنشاء وتطوير نظم رقابة داخلية ذات كفاءة وفاعلية تُمكن الوحدات من تحقيق أهدافها وتلائم التغيرات في بيئة الأعمال (سمرة وآخرون،2019، ص35).

وفي هذا الإطار تقوم حالياً الكثير من الوحدات الاقتصادية في دول العالم باستخدام النموذج الأمريكي والصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (Tread Way) إطار (COSO) للرقابة الداخلية واعتباره منظومة متكاملة من معايير الرقابة الداخلية في الوحدات، فمن المعلوم أن الإدارة هي المسئولة عن وضع أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية، وذلك بهدف الحفاظ على ممتلكاتها وتنظيم العمل الإداري بها والإسهام في الأداء بكفاءة عالية وبالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

من هذا المنطلق تعد المصارف التجارية إحدى هذه الوحدات الاقتصادية الحيوية التي تلعب دوراً مهما في اقتصاديات الدول، ولذا انبثقت الحاجة إلى رقابة دائمة ومستمرة على الأموال التي تحتويها المصارف وكيفية تحركها دون المساس بها ولا بقيمها، وتحقيق أكبر قدر من الفعالية والكفاءة من خلال تبنيها لنظام سليم والمحافظة عليه، وتقييم فعاليته داخل المصرف يخول للمراجع سواء الداخلي أو الخارجي إمكانية الحكم على مصداقية وشرعية نشاطات المصرف (ميلي،2020، ص16).

وفي السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بموضوع الإفصاح، حيث إن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين يعتمدون وبشكل كبير في قراراتهم على ما تنشره المصارف من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة المصارف، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات (محمد، أحمد،2017، ص173).

ونظراً للأهمية المتزايدة للإفصاح حرصت المجامع المهنية في العالم على تضمين جميع المعايير الصادرة عنها قواعد خاصة تحدد حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك بقصد توفير نوع من القبول الدولي لتلك القوائم.

ويعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية التي تلعب دوراً مهماً يتمثل في التعبير عن وضوح البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية للوحدة.

وفي هذا السياق فإن تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للمصارف الليبية سوف يقدم دعماً للاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى الحد من المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية الناتجة عن عدم كفاءة وفعالية ذلك النظام، لما له من دور جوهري في حماية ممتلكات المصارف وترشيد استخدام مواردها وفقاً للأهداف المرسومة، مع الأخذ في الاعتبار صعوبة وتعقد متطلبات ذلك نظراً لما تعانيه ليبيا من ارتفاع في مستوى الفساد حسب ما أظهره تقرير ديوان المحاسبة الليبي(2019، 2022، 2024)، والذي يرجع في مجمله إلى وجود ممارسات ومخالفات لا تتمشى مع أهداف وأساسيات نظام الرقابة الداخلية، فضلاً عن أن أغلب

المصارف في ليبيا لا تولي الاهتمام الكافي لتقييم قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية المطبق، والإصدارات والنشرات المهنية وأهمها الإطار المتكامل للرقابة الصادر عن لجنة رعاية المنظمات COSO.(سمرة وآخرون،2019،ص187-188)

وتأسيساً على ما سبق تتضح أهمية تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقا لمعايير COSO في المصارف بهدف مساعدة الإدارة في تحقيق الإفصاح التام عن جميع المعلومات عند إعداد القوائم المالية لكي يتم تزويد المستخدمين بالمعلومات المناسبة لمساعدتهم في تقييم الوضع المالي للمصارف، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

2.1 الدراسات السابقة:

1. دراسة العكر، (2010): هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رقم (30)و(32) و(39)، وتحديد مدى مساهمة ذلك الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي في الأردن، ومعرفة فيما إذا كان ذلك الإفصاح سوف يساهم بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات واستخدام البرنامج الإحصائي(spss) لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأن ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي، والحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع .

2. دراسة السبوع،(2011):هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية، ومعرفة فاعليتها في تحقيق أهداف الرقابة، كما استهدفت أيضا اختبار آثر عناصر الرقابة الداخلية في تحقيق تلك الأهداف، واستخدم الباحث الاستبانة لأغراض هذه الدراسة حيث تم توزيع (67) استبانة على مجتمع الدراسة، وكان من أهم نتائج الدراسة مواكبة بناء هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية التطورات العالمية في أنظمة الرقابة مع إطار COSO، وأنه على الرغم من مواكبة بناء أنظمة الرقابة الداخلية للتطورات الحديثة إلا أن عناصر هذا البناء قد تباينت في مدى مساهمتها في تحقيق مختلف أهداف الرقابة، وتوصلت الدارسة إلى ضرورة استمرار الشركات الصناعية الأردنية في تتبع وتبني التطورات التي يمكن أن تحصل على أنظمة الرقابة الداخلية، وزيادة تفعيل دور مجالس الإدارة ولجان التدقيق في مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال إجراء التقييمات المستمرة لتلك الأنظمة بما يسهم في زيادة فاعليتها وكفاءتها.

3. دراسة بدوي،(2011): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر عناصر هيكل الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة في المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة، ومن ثم التعرف على مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في هذه المنظمات، ولغاية إجراء الدراسة قام الباحث

بتصميم استبانة تم توزيعها على عينة مكونة من (99) شركة، ولتحليل البيانات تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss)، وتوصلت الدراسة إلى وجود اهتمام كبير من قبل المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة بأنظمة الرقابة الداخلية ،كما تبين أن المنظمات الأهلية تنظر بدرجات إيجابية متفاوتة لأهمية عناصر نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة والمتمثلة في تحقيق فعالية وكفاءة الأنشطة التشغيلية، ومصداقية التقارير المالية ،وتعزيز الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية، وكان متغير البيئة الرقابية الأكثر دلالة وتأثيرا في تحقيق تلك الأهداف، ويليه متغير تقدير المخاطر ثم متغير الأنشطة الرقابية ثم متغير المعلومات والاتصالات، وكان متغير المراقبة الأقل من حيث التأثير، وبشكل عام يوجد أثر مهم لعناصر الرقابة مجتمعة في تحقيق أهداف الرقابة .

4. دراسة دهيرب،(2012): هدفت الدراسة إلى بيان المفاهيم الحديثة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وترسيخ الإطار العام لأنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة COSO وتحديد القواعد الرئيسية لهذا المفهوم، وأنواع الضوابط الرقابية ضمن نظام الرقابة الداخلي وعرض نموذج تطبيقي للتقييم الذاتي للمخاطر الرقابية الذي يتم من خلاله تحديد وتشخيص الخطر وحجمه ونوعه ودرجة تأثيره، سواء كانت المخاطر داخلية أم خارجية، والتي تتعرض لها كل مؤسسة بمختلف نشاطاتها وتنوع أعمالها ومن خلال قيامها بممارسة نشاطها، ولأجل ديمومة بقائها، ليتم بعدها وضع الضابط الرقابي وهي الإجراءات والمعالجات الصحيحة والمناسبة وفق الإمكانيات المتاحة للوحدة وبما يضمن تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدم قيام أغلب الوحدات العاملة في القطاع العام بتقدير وقياس المخاطر التي تتعرض لها الوحدات، وبالتالي عدم اعتمادها لنموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية كوسيلة لتقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية.

5. دراسة الجرد،(2013):هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تقييم مكونات نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر، والمعلومات والاتصال، وأنشطة الرقابة، والمتابعة) على تقدير المدقق لخطر الرقابة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، وتم توزيع 39 استبانة على المراجعين الخارجيين في دمشق، وتوصلت الدراسة إلى مكونات الرقابة الداخلية الخمسة وفق إطار COSO تؤثر على عملية تقدير خطر الرقابة الداخلية.

6. دراسة Gyamerah&Nartey، (2014): هدفت الدراسة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية التي تتبعها البنوك الغانية والأنشطة الرقابية المستخدمة وفقا لإطار لجنة رعاية المؤسسات COSO، وتم توزيع 30 استبانة واستخدم البرنامج الإحصائي (spss) لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة بعد إجراء تحليل البيانات إلى نتائج عديدة أهمها وجود ضوابط قوية في بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية في البنوك الغانية.

7. دراسة مشتهي،(2015): هدفت الدراسة إلى تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها، ولتحقيق أهداف الدراسة

تم تصميم استبانة لجمع البيانات وتم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين تنسجم مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO) بدرجة مرتفعة .

8. دراسة القمودي،(2015): هدفت الدراسة إلى القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل، وقد استخدمت الباحة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات طبقاً لأسلوب تحليل الانحدار البسيط باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss)، وتوصلت الدراسة إلى غياب الملاحظات والإيضاحات المرفقة للقوائم المالية لدى مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري والتي تساعد على توضيح الكثير من الغموض في الميزانية العمومية وقائمة الدخل.

9. دراسة Bayyoud & Sayyad،(2015): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على المصارف العاملة في فلسطين والتعرف على تأثير الإصلاحات المصرفية والقواعد الجديدة في تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه تلك البنوك والتخفيف من آثارها، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات وبعد إجراء عملية التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في فلسطين عموما لها تأثير إيجابي من حيث الكمية، وكذلك الأداء النوعي لها، وتبين أيضا من خلال عملية التقييم بأن حالات الفساد والاحتيال والأخطاء قد انخفضت، وأن المخاطر يكون مسيطرا عليها لدى تلك المصارف وأن الصلاحيات والواجبات التي يتم العمل بها منفصلة، وإضافة إلى ذلك فإن الممارسات المعمول بها في هذه المصارف متفقة مع المعايير الدولية من حيث درجة الالتزام نتيجة الإصلاحات التي طرأ ت على إجراءات الرقابة المطبقة في تلك المصارف.

10. دراسة زين،(2015): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتباين طرق القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال إبراز أهمية عمليتي القياس والإفصاح وتباين مدى إسهامهما في إعطاء صورة واضحة حول أداء ووضعية المؤسسة من خلال تقديم معلومات مالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة ، وتم استعمال دراسة حالة في الجانب التطبيقي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالقياس والإفصاح، ومن بينها أن النظام المحاسبي المالي جاء بعدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية وبمتطلبات للإفصاح والتي من شأنها إعطاء معلومات مالية ذات مصداقية, ولكن، ومن خلال واقع الممارسة المحاسبية نلحظ عدم وجود بيئة اقتصادية لتطبيق كل هذه البدائل والمتطلبات وهو ما يجعل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتميز بالقصور في مصداقية المعلومات المالية

11. دراسة Frazer،(2016): تناولت الدراسة إطار COSO بالتحليل وهدفت إلى معرفة ما إذا كانت الرقابة الداخلية للشركات الصغيرة ذات فائدة أم لا ؟، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات، وأوضحت الدراسة

أنه بالرغم من أن الشركات الصغيرة تواجه عدة تحديات لتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية كارتفاع التكلفة وقلة الموظفين، بالإمكان إيجاد رقابة داخلية ذات فاعلية .

12. دراسة Mahsinaet.al،(2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على أداء المراجعة الداخلية وفاعلية الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO وأثر ذلك على الاستثمار الائتماني للمصارف، ولجمع البيانات تم تصميم استبانة لهذا الغرض، وأظهرت النتائج أن أداء المراجعة الداخلية ملائم لمكونات COSO يتم تنفيذها وهي ملائمة للاستثمار الائتماني.

13. دراسة Tekalaet.al،(2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على ممارسات أنظمة الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية والصحاري بليبيا ومدى توافقها مع إطار COSO، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن إطار COSO من الممكن أن يكون مفيدا على الرغم من عدم تطبيق مكوناته.

14. دراسة السامرائي،(2016): هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصال على جودة التقارير المالية في شركات الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

15. دراسة أبوميالة،(2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحسين جودة أداء المراجع الخارجي، ولجمع البيانات تم توزيع 110 استبانة على المراجعين الخارجيين العاملين في الضفة الغربية، وتوصلت الدراسة إلى وجود التزام كبير من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بهيكل أنظمة الرقابة الداخلية بمكوناته الخمسة ووجود أثر لهيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحسين جودة أداء المراجع الخارجي.

16. دراسة الرمحي،(2017): هدفت إلى قياس مدى تطبيق إطار COSO من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وقد صممت استبانة تقيس متغيرات الدراسة ووزعت على عينة بلغت (189) مراجعاً خارجياً، وتوصلت الدراسة إلى وجود تطبيق لثلاثة مكونات من الرقابة هي (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية) ولا يوجد تطبيق لعنصري (المعلومات والاتصال، والمراقبة) .

17. دراسة Thabit et.al،(2017): هدفت الدراسة إلى تقييم الرقابة الداخلية في كردستان باستخدام إطار COSO، ولجمع البيانات تم تصميم استبانة وبعد إجراء التحليل الاحصائي توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين الرقابة الداخلية في شركات كردستان ومتطلبات إطار COSO.

18. دراسة المزوغي،(2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية، حيث تم تطبيق هذه الدراسة عن طريق اختيار احدى الشركات الصناعية الليبية وهي" الشركة الليبية للحديد والصلب" ولتحقيق أهاف الدراسة تم إعداد نموذج محاسبي للقياس والافصاح عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال الاعتماد على أسلوب القياس متعدد الابعاد في عملية القياس المحاسبي، وتوصلت الدراسة الي أن الشركة الليبية للحديد والصلب لا تقوم بالقياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية.

19. دراسة Agbenyo et a.،(2018): هدفت الدراسة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية الحكومية وأثرها على جودة التقارير المالية في غانا ، وتم تطبيق الدراسة على هيئة إيرادات دولة غانا ،وركزت هذه الدراسة على طبيعة ونوعية التقارير المالية وتأثير أنظمة الرقابة الداخلية الحكومية عليها، وتم استخدام الاستبانة لغرض جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية تؤدي دورا حيويا ولها تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية في دولة غانا .

20. دراسة سمرة، وآخرين،(2019): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التكامل بين مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSO على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف المصرية، حيث توفر مقررات بازل مجموعة من القواعد الكمية لفرض الرقابة الداخلية والتي تتمثل في تقييم المخاطر والحفاظ على نسب رأس المال كافية لمواجهة هذه المخاطر، فيما يوفر الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO القواعد الكيفية اللازمة لفرض الرقابة الداخلية في المصارف، واستخدمت الاستبانة لغرض جمع البيانات وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي(spss)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طرية بين تطبيق مقررات بازل وتحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف المصرية، إلى جانب وجود علاقة طردية بين تطبيق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO وتحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف المصرية، كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طرية بين التكامل المقترح بين مقررات بازل و الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف المصرية بقدرة تفسيرية أكبر من تطبيق مقررات بازل أو الإطار المتكامل للرقابة الداخلية كل على حدة.

21. دراسة القصير، شعبان (2019): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة، وتم توزيع 45 استبانة واسترداد 38 منها، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss)، وتوصلت الدراسة إلى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع مكونات الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO في مجال (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال) وذلك من وجهة نظر المراجعين

الخارجيين العاملين في مصراتة، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة .

22. دراسة سعد، (2019): هدفت إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج COSO وأثرها في تحسين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية بالتطبيق على القطاع المصرفي بالسودان، ولجمع البيانات تم استخدام الاستبانة، وتوصلت الدراسة الي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وفق اطار COSO وجودة التقارير المالية.

23. دراسة الغنودي، (2020): هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO، ولجمع البيانات تم استخدام الاستبانة ولتحليل البيانات تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss)، وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق بشكل عام بين مكونات الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO.

24. دراسة الفضلي، بن مراد (2020): هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تبني تقارير الأعمال المتكاملة كأداة للإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية، وتم تجميع بيانات الدراسة عن طريق إجراء المقابلات الشخصية مع معدي التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى عدم اهتمام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن أنشطتها البيئية، وكذلك عدم وجود تشريعات تلزم الوحدات بالإفصاح عن أنشطتها البيئية، كما أن معدي التقارير المالية ليس لديهم الدراية بالمعايير والإصدارات المحاسبية الدولية التي تهتم بالإفصاحات البيئية.

25. دراسة أحمد، حميدي (2022): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وتم استخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم بالفعل يؤثر في بيانات القوائم المالية وهذا يستدعي قيام القائمين على إعداد التقارير المالية بإيفاء متخذي القرارات بتلك التغيرات، الأمر الذي يستلزم تغيير بعض من القوانين التجارية والضريبية المحلية للإيفاء بتلك المتطلبات.

3.1 مشكلة البحث:

نظراً لما تعانيه ليبيا من فساد مالي وإداري، حيث أوضحت التقارير الدورية لديوان المحاسبة أنه لم يطرأ تغيير يذكر على مستوى الفساد في الدولة الليبية، وذلك نتيجة لعدم إيلاء هذا الموضوع الاهتمام اللازم والجدية التي بتطلبها بالرغم من أهميته القصوى في تحقيق الاستقرار والتخفيف من معاناة المواطن وتحقيق التنمية، كما أوضحت التقارير مدى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية الليبية ، كما أشارت منظمة الشفافية الدولية أنه لم يطرأ أي تحسن على معدل الفساد في ليبيا على مدار العشر سنوات

السابقة، حيث ظلت معدلات النزاهة متدنية جداً، وأن ليبيا من ضمن الدول العشر الأكثر فسادا في العالم.(التقرير السنوي لديوان المحاسبة،2019، 2022، 2024).

ويشكل الإفصاح المحاسبي حلقة الوصل بين الوحدة الاقتصادية المستثمر فيها وبين قرار المستثمر في الاستثمار من عدمه، ولأهمية الإفصاح المحاسبي في قرار متخذ القرار تم إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (1) والخاص بعرض البيانات المالية بصورة أكثر وضوحاً بحيث توفر المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية (خليفة، الغلام، 2022).

أما من جهة أهمية تطبيق الإفصاح في القوائم المالية بالمصارف التجارية فإن دراسة القمودي، (2015) أكدت على غياب الملاحظات والإيضاحات المرفقة للقوائم المالية لدى مصرف الجمهورية ومصرف الصحارى والتي تساعد على توضيح الكثير من الغموض في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، كذلك أكدت دراسة الفضلي، بن مراد (2020) إلى عدم اهتمام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن أنشطتها البيئية، وكذلك عدم وجود تشريعات تلزم الوحدات بالإفصاح عن أنشطتها البيئية، كما أن معدي التقارير المالية ليس لديهم الدراية بالمعايير والإصدارات المحاسبية الدولية التي تهتم بالإفصاحات البيئية.

ويعد نظام الرقابة الداخلية " COSO " أهم نظم إطار الرقابة الداخلية الذي يهدف إلى تحقيق كفاءة وفاعلية الأنشطة المختلفة للرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية، وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإضفاء الشفافية على أداء هذه الوحدات (أبوصافي،2019).

وقدأكدت العديد من الدراسات السابقة على أهمية تطبيق الرقابة الداخلية وفق إطار COSO حيث أظهرت نتائج العديد من الدراسات السابقة وجود اهتمام كبير من قبل المؤسسات بأنظمة الرقابة الداخلية وفق إطار COSO إلا أن هذا الاهتمام متفاوت تبعاً لأهمية عناصر الرقابة الداخلية، وذلك وفقاً لدراسة (بدوي،2011) والتي أكدت على وجود اهتمام كبير من قبل المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة بأنظمة الرقابة الداخلية ،كما تبين أن المنظمات الأهلية تنظر بدرجات إيجابية متفاوتة لأهمية عناصر نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة والمتمثلة في تحقيق فعالية وكفاءة الأنشطة التشغيلية، وتحقيق مصداقية التقارير المالية، وتعزيز الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية، وبغية التحديد الدقيق لهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا، تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

"ما أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة؟"

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية: –

1. ما أثر البيئة الرقابية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة؟

2. ما أثر تقييم المخاطر وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة؟
3. ما أثر الأنشطة الرقابية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة؟
4. ما أثر المعلومات والاتصال وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة؟
5. ما أثر المراقبة وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة؟

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي مفاده: التعرف على أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح في القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة، ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على أثر البيئة الرقابية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة.
2. التعرف على أثر تقييم المخاطر وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة.
3. التعرف على أثر الأنشطة الرقابية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة.
4. التعرف على أثر المعلومات والاتصال وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة.
5. التعرف على أثر المراقبة وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة.

5.1 أهمية الدراسة:

1. تهتم بدراسة عناصر ومقومات الرقابة الداخلية وفقاً لمعايير COSO المطبقة في المصارف التجارية الليبية، وإمكانية الاعتماد عليها ومساهمتها في تحقيق الإفصاح في القوائم المالية لخدمة المستخدمين.
2. إن الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية يساعد على توفير بيئة خالية من الانحرافات والأخطاء ويسهم في تحسين كفاءة عملياتها وأنشطتها المختلفة بفاعلية الأمر الذي يدعم استقرارها ودورها الإيجابي ومكانتها في المجتمع.

3. يعد الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO من أحدث الإصدارات العالمية في مجال الرقابة مما يمثل فرصة جيدة لتحسين نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية وفقا للمعايير الجديدة.
4. تسهم نتائج الدراسة في التطرق إلى القواعد المتوخاة والمتحصل عليها فيما يتعلق بتحسين نظام الرقابة الداخلية، وتحقيق متطلبات إفصاح مناسبة وكافية للمصارف.
5. تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات (على حد علم الباحثين) التي تناولت أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية.
6. إثراء المكتبة بمثل هذه الدراسة نظرا لأهميتها، وقد يكون طرح هذا الموضوع نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية في أماكن ومجالات مختلفة.
7. توفير دليل عملي على أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية.

6.1 فرضية الدراسة:

استناداً إلى مشكلة الدراسة وحتى يتم الإيفاء بأهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الرقابة الداخلية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة، ولغرض تحقيق هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الرقابية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم المخاطر وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الرقابية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعلومات والاتصال وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراقبة وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية بمصراتة.

7.1 نموذج الدراسة:

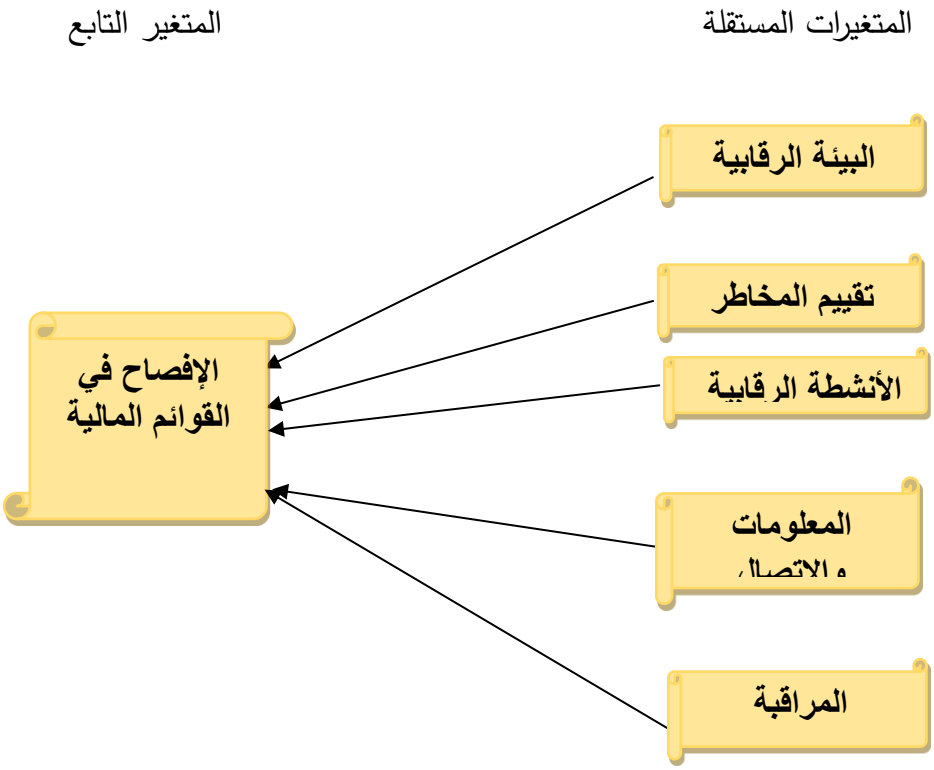

شكل (1): نموذج الدراسة

*إعداد الباحثين.

8.1 التعريفات الإجرائية:

البيئة الرقابية: "تعد البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال"(ميلي، 2020، ص19).

تقييم المخاطر: "إن كافة مكونات الرقابة الداخلية بداية من البيئة الرقابية حتى المراقبة ينبغي أن تخضع إلى تقييم المخاطر التي تتضمنها وتقوم الإدارة بتقييم المخاطر كجزء من تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية لتقليل الأخطاء والمخالفات" (البغدادي، عوده،2011، ص181).

الأنشطة الرقابية: "هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ توجيهات إدارة الوحدة الاقتصادية للوصول إلى أهدافها المخططة والتي تحدث في جميع المستويات الوظيفية في الوحدة" (أبوصافي،2019، ص38)..

المعلومات والاتصالات: "الرقابة الداخلية الفاعلة تتطلب توفر المعلومات الملائمة وإيصالها بالشكل والتوقيت المناسبين بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز أعمالهم بفاعلية ويتضمن هذا المكون وجود نظام اتصال فعال

داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها وإعداد التقارير المالية وغير المالية" (القصير، شعبان،2019، ص1768).

المراقبة: "يقصد بها المراقبة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل الرقابة "(ميلي، 2020، ص19).

الإفصاح: "هو نوع من أنواع الإعلان ن والشفافية يسمح بإتاحة بيانات ومعلومات تساعد نسبيا في تفهم التقارير والقوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات ونتائج لها أهميتها النسبية للمستفيد" (على، مؤيد، 2020، ص7).

9.1 منهج الدراسة:

يشكل منهج الدراسة بصفة عامة ثلاثة عناصر هي مدخل الدراسة، وأدوات الدراسة، حيث يقوم مدخل الدراسة على أساس عياري أو استنباطي، وتستمد الدراسة سمة العيارية من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحققها في تحديد المنافع المتوخاة عند الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية وفقا لمعايير COSO، أما أدوات الدراسة فإنها تنقسم إلى مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى في أدوات البناء النظري اللازمة لتأصيل واشتقاق نموذج الدراسة انطلاقاً من تحليل الفكر المحاسبي لتحديث الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (2013)، وتتمثل المجموعة الثانية في أدوات جمع البيانات (الاستبانة) وتحليل البيانات عن المصرف، بهدف اختبار مدى تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية من خلال هيكل الرقابة الداخلية وفقا لمعايير COSO.

1.2 معايير الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO:

1.1.2 البيئة الرقابية: تتكون بيئة الرقابة الداخلية من: (سعد،2019، ص85-86) (العازمي،2012، ص22-23-24)

- النزاهة والقيم الأخلاقية، الالتزام بالكفاءة، دور ومشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة، الهيكل التنظيمي، تحديد وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، سياسات وممارسات الأفراد والشئون الإدارية.

2.1.2 تقييم المخاطر: لكي يتسنى للإدارة إدارة هذه المخاطر يجب عليها اتباع الخطوات الآتية: (قاسم، 2014، ص20- 22)

- وضع الأهداف أو تحديدها، تحديد المخاطر، تحليل المخاطر ومواجهتها.

3.1.2 الأنشطة الرقابية: يمكن تصنيف الأنشطة الرقابية إلى الآتي:**(بدوي، 2019، ص37)**

- الفصل الملائم بين المهام، مراجعة الأداء، معالجة المعلومات، الرقابة الفعالة.

4.1.2 المعلومات والاتصال: ينبغي على الوحدة أن تأخذ في الحسبان الأمور الآتية:(دحو، 2018، ص 60-61).

- الحصول على معلومات (داخلية وخارجية)، وتزويد الإدارة بالتقارير اللازمة عن أداء الوحدة، توفير معلومات بتفصيل كاف وفي توقيت مناسب، تعديل نظم المعلومات (بحسب الحاجة)، دعم الإدارة لوضع نظام المعلومات الضرورية، والالتزام بالموارد المناسبة.

5.1.2 المراقبة: أكد التقرير الصادر عن لجنة (Cadbury) بضرورة إعداد تقرير عن مدى فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية موضحا به نقاط الضعف، وأن تكون إدارة المراجعة الداخلية في وضع يمكنها من تقييم المخاطر ومراجعة نظم الرقابة الداخلية (أحمد،2009، ص43-44).

2.2 الإفصاح المحاسبي: أسهمت عدة عوامل في تطوير مفهوم الإفصاح المحاسبي تتمثل في العوامل الاقتصادية والعوامل الإدارية والعوامل القانونية (صالح، صالح،2014، ص17).

1.3 علاقة الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بالإفصاح في القوائم المالية:

يمكن إبراز علاقة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بالإفصاح بالقوائم المالية في القضايا التالية: (ناصري، 2019، ص28) (ناير، بوزيدي، 2022، ص33ص34).

- **دور نظام الرقابة الداخلية الفعال في تحسين جودة القوائم المالية.**
- **مساهمة فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحقيق مصداقية القوائم المالية.**
- **فعالية نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بجودة القوائم المالية.**

1.4مجتمع وعينة لدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مديري المصارف، ونوابهم، ومديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، وموظفي قسم المخاطر وقسم المراجعة بالمصارف التجارية (العامة والخاصة) العاملة في مدينة مصراتة والتي بلغ عددها (19) مصرفاً، إذ تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة في المجتمع كاملا (المسح الشامل) حيث تم توزيع عدد (188) استبانة وتم استرجاع (154) استبانة أي بنسبة (81.91%).

2.4أداة جمع البيانات:

تم الحصول عليها من خلال استخدام الاستبانة التي تم تصميمها استنادًا إلى الدراسات السابقة دراسة (العكر، 2010)، دراسة (بدوي،2011)، دراسة (العازمي،2012).

وتم استخدام الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، لأنها تتماشى مع طبيعة هذه الدراسة، واستخدام مقياس ليكرت الخماسي في قياس "أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقا لمعايير COSO في تحقيق

الإفصاح في القوائم المالية بالمصارف التجارية" وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

3.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

قبل القيام بتطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة يتوجب التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة من خلال استخدام اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test وذلك باحتساب معامل التباين المسموح Tolerance ومعامل تضخم التباينVariance Inflation (VIF) Factor للمتغيرات المستقلة، مع الأخذ في الاعتبار أن تزيد قيمة التباين المسموح به عن (0.05)، وعدم تخطي معامل تضخم التباين القيمة (10)، ويتبين من الجدول رقم (1) الذي يلخص الاختبارات المذكورة، أن قيم اختبار التباين المسموح تراوحت بين (2.072 و 3.172)، وهي أكبر من (0.05)، فضلا عن أن قيم اختبار معامل تضخم التباين كانت أقل من (10) إذ تراوحت بين (0.315 و0.483)، مما يدل على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة، كما أن قيمة معامل الالتواء كانت بين (−1، 1) مما يدل على التوزيع الطبيعي للبيانات.

جدول (1): اختبار معامل التضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	Collinearity Statistics		
	Tolerance	VIF	Skweens
البيئة الرقابية	.483	2.072	-.903
تقييم المخاطر	.439	2.277	-.418
الأنشطة الرقابية	.315	3.172	-.576
المعلومات والاتصال	.337	2.970	-.714
المراقبة	.398	2.511	-.391

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال ما تقدم من اختبارات سابقة تبين أنه لا توجد مشكلة ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة، وأيضاً لا توجد مشكلة الارتباط الداخلي بين المتغيرات المستقلة، ويوضح الجدول (2) نموذج الانحدار المتعدد.

جدول (2): ملخص النموذج b (Model Summary)

النموذج	R	R2	Adjusted R2	Std. Error of the Estimate	Durbin Watson
1	.746a	.556	.541	.420077	1.802

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المتغير التابع: (الإفصاح في القوائم المالية).

المتغيرات المستقلة: (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة).

يتبين من الجدول (2) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع (746a) كما يتبين

أن قيمة معامل التحديد والمحددة بـ (R2) بقيمة (.541) والذي يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة (54.1%) من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع والباقي يعزى إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذا النموذج. كما تم استخدام اختبار المعنوية الاجمالية لنموذج الانحدار، ويقدم الجدول الآتي (3) نتائج التباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار.

جدول (3): نتائج تحليل التباين

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
1	Regression	29.410	5	5.882	36.620	.000b
	Residual	23.450	146	.161		
	المجموع	52.860	151			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المتغير التابع: (الإفصاح في القوائم المالية).

المتغيرات المستقلة: (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة).

يوضح الجدول رقم (3) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج، ومن خلال ما يبينه الجدول فإنه يتضح أن قيمة (F) مقدرة بـ (36.620) بدرجة حرية (5) وبمستوى الدلالة بـ (0.000 = Sig) وهو أقل من مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) وبهذا يكون نموذج الانحدار ملائما بالنسبة لعينة البحث لقياس العلاقة السببية بين المتغير التابع (الإفصاح في القوائم المالية) والمتغيرات المستقلة (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة).

ويتم معرفة ذلك من خلال اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار والتي تتضح من الجدول الآتي.

جدول (4): اختبار المعاملات (coefficient)a

Model	Unstandardized Coefficients	Standarbized Coefficients	Beta	t	Sig
	B	Std.Error			
الحد الثابت	.082	.294		.279	.781
البيئة الرقابية	.229	.084	.217	2.740	.007
تقييم المخاطر	.192	.109	.147	1.766	.080
الأنشطة الرقابية	-.050	.105	-.047	-.475	.635
المعلومات والاتصال	.155	.091	.163	1.712	.089
المراقبة	.435	.097	.391	4.479	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال ما هو موضح في الجدول (4) فإن معلمة الحد الثابت (Sig=.781) أكبر من مستوى الدلالة (α< 0.05)، وعليه فإن ظهور معلمة الميل غير معنوية تعكس عدم إدخال قيمة الحد الثابت في معادلة

الانحدار الذي بلغت قيمته (4.900) وفقا للنموذج الآتي:

Y= B1*X1+B2*X2+B3*X3+B4*X4+B5*X5

Y: الإفصاح عن القوائم المالية

X1: البيئة الرقابية

X2: تقييم المخاطر

X3: الأنشطة الرقابية

X4: المعلومات والاتصال

X5: المراقبة

B: معامل المتغيرات

الفرضية الرئيسية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة ".

ويندرج تحت هذه الفرضية مجموعة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الرقابية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة ".

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة (t) بلغت (2.740) كما أن القيمة الاحتمالية بلغت (.007) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الرقابية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة "، كما أن قيمة(B) (معامل الانحدار غير المعياري) بلغت (.229) وهي تشير إلى مقدار الزيادة المتحققة في قيمة المتغير التابع "الإفصاح عن القوائم المالية " نتيجة زيادة المتغّير المستقل " البيئة الرقابية" بوحدة واحدة، أما (β) (معامل الانحدار المعياري) فقد بلغت (.217) وهي تعزز النتيجة المتحصل عليها.

وهذا يدل على أن أغلبية المصارف التجارية تطبق معيار البيئة الرقابية وأن لهذا المعيار أثرا في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الرقابية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة ".

يتضح من خلال الجدول (4) أن قيمة (t) بلغت (1.766)، كما أن القيمة الاحتمالية بلغت (.080) وهي

أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الرقابية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة ".

وهذا يدل على أن معيار الأنشطة الرقابية لا يوجد له أثر في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية،

الفرضية الفرعية الثالثة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم المخاطر وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة ".

يتضح من خلال الجدول (4) أن قيمة (t) بلغت (-.475)، كما أن القيمة الاحتمالية بلغت (.635) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم المخاطر وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة".

وهذا يدل على أن معيار تقييم المخاطر لا يوجد له أثر في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة.

الفرضية الفرعية الرابعة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعلومات والاتصال وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة ".

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة (t) بلغت (1.712)، كما أن القيمة الاحتمالية بلغت (.089) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعلومات والاتصال وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة "

وهذا يدل على أن معيار المعلومات والاتصال لا يوجد له أثر في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة.

الفرضية الفرعية الخامسة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراقبة وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة ".

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة (t) بلغت (4.479) كما أن القيمة الاحتمالية بلغت (.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراقبة وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة "، كما أن قيمة(B) (معامل الانحدار غير المعياري) بلغت (.435) وهي تشير إلى مقدار الزيادة المتحققة في قيمة المتغير التابع "الإفصاح عن القوائم المالية " نتيجة زيادة المتغّير المستقل " المراقبة"

بوحدة واحدة، أما (β) (معامل الانحدار المعياري) فقد بلغت (.391) وهي تعزز النتيجة المتحصل عليها.

وهذا يدل على أن المصارف التجارية تطبق معيار المراقبة وأن لهذا المعيار أثرا في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية.

4.4 مناقشة النتائج:

من خلال تحليل النتائج واختبار الفرضيات يمكن مناقشة أهم النتائج في الآتي: –

1. أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تطبيق معايير COSO في تقييم الرقابة الداخلية مرتفع من خلال (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة).
2. أشارت النتائج إلى توفر مستوى الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية في مدينة مصراتة، وهو ما يتفق مع دراسة (العكر 2010) في أن المصارف الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأن ذلك الالتزام يسهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي، والحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع، ويختلف مع دراسة زين (2015) في أن القوائم المالية للوحدات الاقتصادية الجزائرية تتميز بالقصور في مصداقية المعلومات المالية وذلك بسبب عدم وجود بيئة اقتصادية لتطبيق البدائل التي جاء بها النظام محاسبي المالي لقياس عناصر القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح التي من شأنها إعطاء معلومات مالية ذات مصداقية، ويختلف مع دراسة القمودي(2015) التي اكدت على غياب الملاحظات والإيضاحات المرفقة للقوائم المالية لدى مصرف الجمهورية ومصرف الصحارى والتي تساعد على توضيح الكثير من الغموض في الميزانية العمومية وقائمة الدخل.
3. أظهرت النتائج أن معيار البيئة الرقابية في المصارف التجارية محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة له أثر ذو دلالة إحصائية وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بدوي 2011) حيث وجد ارتباط جوهري بين مقومات البيئة الرقابية وتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية، كذلك تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(السامرائي 2016) والتي توصلت إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية، كذلك تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبوميالة2017) والتي توصلت إلى وجود أثر للبيئة الرقابية على تحسين جودة أداء المراجع الخارجي، كذلك تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (سعد 2019) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية وفق اطار COSO وجودة التقارير المالية، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(Thabit et.al 2017) والتي توصلت إلى أن هناك فجوة بين الرقابة الداخلية في شركات كردستان وبين البيئة الرقابية.
4. تبين أن مستوى تقييم المخاطر في المصارف التجارية محل الدراسة من وجهة نظر مجتمع الدراسة لا

يؤثر وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (دهيرب 2012) والتي خلصت إلى عدم قيام أغلب الوحدات العاملة في القطاع العام بتقدير وقياس المخاطر التي تتعرض لها الوحدات وبالتالي عدم اعتمادها لنموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية كوسيلة لتقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية، كذلك تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Thabit et.al 2017) والتي توصلت إلى أن هناك فجوة بين الرقابة الداخلية في شركات كردستان وبين تقييم المخاطر، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بدوي 2011) والتي خلصت إلى وجود ارتباط جوهري بين تقييم المخاطر وتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية، كذلك تختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الجرد2013) والتي خلصت إلى أن تقييم المخاطر يؤثر على عملية تقدير خطر الرقابة الداخلية، كذلك تختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(Bayyoud&Sayyad2015) والتي توصلت إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في فلسطين لها تأثير إيجابي من حيث الكمية والأداء النوعي لها على المصارف العاملة في فلسطين، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (سعد 2019) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية وفق اطار COSO وجودة التقارير المالية.

5. تبين من خلال التحليل أن مستوى الأنشطة الرقابية في المصارف التجارية محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة لا يؤثر وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة(Thabit et.al 2017) والتي توصلت إلى أن هناك فجوة بين الرقابة الداخلية في شركات كردستان وبين الأنشطة الرقابية، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بدوي 2011) والتي خلصت إلى وجود ارتباط جوهري بين الأنشطة الرقابية وتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(سعد 2019) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية وفق اطار COSO وجودة التقارير المالية.
6. اتضح أن مستوى المعلومات والاتصالات في المصارف التجارية محل الدراسة من وجهة نظر مجتمع الدراسة لا يؤثر وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Thabit et.al 2017) والتي توصلت إلى أن هناك فجوة بين الرقابة الداخلية في شركات كردستان وبين مقومات المعلومات والاتصالات، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بدوي 2011) والتي خلصت إلى وجود ارتباط جوهري بين مقومات المعلومات والاتصالات وتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية، كذلك تختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(السامرائي 2016) والتي توصلت إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمعلومات والاتصال على جودة التقارير المالية، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (سعد 2019) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية وفق اطار COSO وجودة التقارير المالية.
7. بينت النتائج أن مستوى المراقبة في المصارف التجارية محل الدراسة من وجهة نظر مجتمع الدراسة له

أثر ذو دلالة إحصائية للمراقبة وفقا لمعايير COSO في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية بالمصارف التجارية العاملة بمصراتة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بدوي 2011) حيث وجد ارتباط جوهري بين المراقبة وتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية، كذلك تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(سعد 2019) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية وفق اطار COSO وجودة التقارير المالية وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(Thabit et.al 2017) والتي توصلت إلى أن هناك فجوة بين الرقابة الداخلية في شركات كردستان وبين المراقبة.

1.5 النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الرقابية في تحقيق الإفصاح في القوائم المالية للمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة ويرجع السبب في ذلك إلى وجود هيكل تنظيمي بالمصارف التجارية يتلاءم مع طبيعة عمل وحجم المصرف، كما يتوفر أسلوب جيد لدى الإدارة لتفويض الصلاحيات.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم المخاطر في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية للمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة ويرجع السبب في ذلك لعدم اتباع المصرف سياسة تطور وسائل ومواجهة المخاطر لنقلها أو تحملها أو انهائها.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الرقابية في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية للمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة ويرجع السبب في ذلك لعدم الفصل الملائم بين المهام، والفصل بين الواجبات والمسؤوليات.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعلومات والاتصال في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية للمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة ويرجع السبب في ذلك لعدم تأسيس وحدة العمل لخطوط اتصال مفتوحة مع الوظائف الاخرى.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراقبة في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية للمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة ويرجع السبب في ذلك إلى أن تقارير الأداء تقوم بتوفير المعلومات التي تسهم في معالجة جوانب القصور وتحسين الأداء، كذلك يتمتع الموظفون في قسم المراجعة بالتأهيل العلمي والخبرة والاستقلالية.

2.5 التوصيات:

1. الاهتمام بتكامل عناصر الرقابة الداخلية الخمسة وفقا لمعايير COSO والمحافظة على تطبيقها من أجل تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية للمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة.
2. الحرص على تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقا لمعايير COSO بالمصارف التجارية لما له من دور مؤثر وفعال في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية.

3. زيادة الاهتمام بالبيئة الرقابية وذلك لأهمية هذا العنصر في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية.
4. إنشاء إدارة أو قسم للمخاطر ببعض فروع المصارف التجارية لتحديد كيفية التعامل مع المخاطر من حيث تقديرها وتصنيفها في المصرف.
5. إعداد دورات تدريبية في معايير COSO لموظفي قسم المراجعة لتحديد كافة المخاطر وكيفية السيطرة عليها ومعالجتها.
6. نشر ثقافة إدارة المخاطر داخل فروع المصارف التجارية من خلال انشاء فريق إدارة المخاطر في المصرف نشاطه الاساسي اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على الأسباب لتخفيض مستوى الخطر الذي يتعرض له المصرف.
7. زيادة تفعيل دور الأنشطة الرقابية من خلال الفصل الملائم بين المهام، والفصل بين الواجبات والمسؤوليات.
8. الاهتمام بعنصر المعلومات والاتصال والعمل على تأسيس وحدة العمل لخطوط اتصال مفتوحة مع الوظائف الاخرى.
9. العمل على زيادة الاهتمام بعنصر المراقبة حيث يؤدي عنصر المراقبة دورا مهما في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

أبو ميالة، سهيل نعيم. (2017). *أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لنموذج 2013 على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي – دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الخارجيين في الضفة الغربية*. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، (5)، 1-15، فلسطين.

أبو صافي، صابرين رشاد. (2019). *مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار COSO – حالة شركة السكسك*. [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية]. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين.

أحمد، إبراهيم المهدي وحميدي، يوسف.(2022). *أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية– دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة سبها وجامعة فزان والمحاسبين القانونين بمنطقة مرزق*. مجلة جامعة فزان العلمية،(1)، ليبيا.

أحمد، عبير خالد. (2016). *توظيف الأطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية*. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 11 (35).

بدوي، عبد السلام خميس. (2011). *أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة*. [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية]، كلية التجارة، غزة، فلسطين.

البغدادي، صلاح، وصاحب، عوده، وأحمد، نوفل. (2011). *كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية (دراسة تطبيقية في مديرية مجاري محافظة القادسية)*. مجلة كلية التراث الجامعة، (20).

الجرد، رشا بشير.(2013). *أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية– دراسة ميدانية في سورية*. مجلة جامعة الزاوية،3(15).

خليفة، رمضان مسعود والغلام، خالد سعيد.(2022). *الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية للمنشآت الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية ومدى تطابقه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) دراسة تحليلية مقارنة على الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة*. مجلة الاصالة، (3)، 450.

دحو، عامر حاج.(2018). *التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية*. [رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

دهيرب، محمد سمير.(2012). *تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة COSO اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى إمكانية تطبيقه في القطاع العام*. [رسالة ماجستير، جامعة المثنى]، كلية الإدارة والاقتصاد.

الرمحي، نضال محمود. (2017). قياس مدى تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية،(2).

زين، عبدالمالك. (2015). *القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي*. [رسالة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة]، الجزائر.

سمرة، ياسر السيد، والزهار، هاني محمد، والرداد، عياد حميدة. (2019). *أثر الحوسبة السحابية على فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات الليبية*. 10، (1)

السبوع، سليمان سند.(2011). *أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSOعلى تحقيق أهداف الرقابة- حالة الشركات الصناعية الأردنية*. مجلة دراسات العلوم الإدارية، 38، .(1).

السامرائي، محمد حامد.(2016). *أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية(دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان)*. [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط]، كلية الاعمال، الأردن .

سعد، اديبة عبد الباقي.(2019). *الرقابة الداخلية حسب نموذج(COSO) وأثرها في تحسين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية*. [أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين]، كلية الدراسات العليا، السودان.

سمرة، ياسر ومحمد، عبد الجليل وخالد، محمد والعشماوي، شريف علي.(2019). *تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل*. مجلة مصر، 10 (2).

صالح، حيدر وأحمد، صالح وهلال، يوسف.(2014). *كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار*. مجلة العلوم الاقتصادية، 1(13).

العازمي، فايز مرزوق.(2012). *دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وآثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية*. [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط]، كلية الأعمال.

العكر، معتز برهان.(2010). *أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني*. [رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط]، كلية الأعمال.

علي، عباس وفاضل، الفضل ومؤيد، عبد الحسين.(2020). *القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية وأثره في إعداد القوائم المالية*.[رسالة ماجستير، جامعة الفرات الأوسط التقنية]، الكلية التقنية الإدارية، العراق.

الغنودي، عيسي عبدالله.(2020). *إمكانية تبني إطارCOSO للرقابة الداخلية لتفعيل نظم الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية*– دراسة تطبيقية على فروع مصرف الجمهورية بالمنطقة الغربية. ليبيا.

الفضلي، خالد زيدان، بن مراد، فاطمة وئام(2020). إمكانية تبني تقارير الاعمال المتكاملة كأداة للإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئة –دراسة تطبيقية على الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة،(39).

قاسم، ماهر بكر. (2014). *آثر تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان*. [رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء]. كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، الأردن.

القصير، ابتسام ومحمود، شعبان وحسين، طارق. (2019). *مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO من وجهة نظر المراجعين لخارجيين العاملين في مصراتة*. كلية العلوم التقنية، ليبيا.

القمودي، رندة المختار.(2015). *القياس والافصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل- دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري*. [رسالة ماجستير، جامعة الزاوية]، كلية الاقتصاد، ليبيا.

المزوغي، عمر مصباح.(2017). *مستوى القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية بالقوائم المالية الختامية– دراسة حالة عن الشركة الليبية للحديد والصلب [*.رسالة ماجستير، الاكاديمية الليبية]، مصراتة، ليبيا.

مشتهى، صبري.(2015). *تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها*. مجلة جامعة الأزهر، 17 (1)، 259.

ميلي، سمية أحمد.(2020). *دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك(الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة)*. مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، 2 (2).

ناصري، فتحية.(2019). *دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية في مؤسسة النسيج والتجهيز*. [رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير – بسكرة]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

ناير، فاروق، بوزيدي، عبد الرحمن.(2022). *دور نظام الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية التقارير المالية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز– تبسة*. [رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي– تبسة]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

التقرير السنوي لديوان المحاسبة (2019).

الاتحاد الدولي للمحاسبين (2015).

ثانيا: المراجع الإنجليزية:

Agbenyo, W., Jiang, Y., &Cobblah, P. K. (2018). *Assessment of government internal control systems on financial reporting quality in Ghana: A case study of Ghana revenue authority*. International Journal of Economics and Finance, 10(11), 40-50.

Ayagre, P., Appiah-Gyamerah, I., & Nartey, J. (2014). *The effectiveness of Internal Control Systems of banks. The case of Ghanaian banks*. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 4(2), 377.

Bayyoud, M., & Sayyad, N. A. (2015). *The impact of internal control and risk management on banks in Palestine*. International Journal of Economics, Finance and

Frazer, L. (2016). *Internal control: Is it a benefit or fad to small companies? A literature dependency perspective*. Journal of Accounting and Finance, 16 (4), 149-161.

Mahsina, M., Poniwati, A., &Hidayati, K. (2016). *Coso framework: an internal audit and effectiveness analysis of banking internal control on credit investment aspects.* In Internaltional conference of education for economics, business, and finance (Vol. 7, No. 1, pp. 482-496).

Tekala, Osama MohamedM Guguslrianto and YeneYwidya.(2016). *The lnternal Control Practice of Jumhouria and Sahara Banks in Libya: The top Managemenst, Perspectives based on COSO Framework,*(The lnternationalJournal of Accounting and Business Society,Universitas of Brawijaya, vol.24,No.1.

Zhang, G. (2014). *An Economic Inquiry Into Information Disclosure By Banking Institutions (Doctoral dissertation, Carnegie Mellon University)*.

Thabit, T., Solaimanzadah, A., & Al-abood, M. T. (2017). *The effectiveness of COSO framework to evaluate internal control system: the case of kurdistan companies*. Cihan International Journal of Social Science, 1(1), 44